التذكير بفرضيات الدراسة:

الفرضيات:

الفرضية العامة:

– للاتصال التنظيمي دور فعال في التقليل من مقاومة الفاعلين للتغيير التنظيمي داخل المؤسسة.

الفرضيات الجزئية:

– تنوع وسائل الاتصال التنظيمي بين الكتابية والشفوية في المؤسسة يقلل من مقاومة الفاعلين للتغير التنظيمي داخل المؤسسة.

– اقتصار وسائل الاتصال التنظيمي على الكتابية يؤدي إلى من مقاومة الفاعلين للتغير التنظيمي داخل المؤسسة.

1.مجالات الدراسة الميدانية:

1.1.المجال المكاني:

تم إجراء الجانب الميداني لبحثنا في مديرية الموارد المائية والبيئة لولاية الجلفة التي تقع بحي الفلاح، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت إبـــان الاستعمار الفرنسي سنة 1948، كانت عبارة عن فرع لمديرية الري لولاية المدية.

وبعد الاستقلال واتى التقسيم الإداري لسنة 1979 أصبحت مديرية مستقلة بذاتها، وهذه المديرية كباقي المديريات موضوعة تحت وصاية وزارة التجهيز بنص قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ذو القعدة 1411 هـــ الموافق لـــ 2 يونيو 1991 الذي يضبط هذه المديريات التي تضم مصالح التجهيز في مستوى كل ولاية و يحدد النظام الداخلي للمصالح التي تتكون منها و بمقتضى المرسوم التنفيذي برقم 328 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1411هـــ الموافـــق لـــ:1990/04/27 الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح التجهيز الولائية و عملها.

يوجد لديها 12 فرع في كل من : الجلفة، عين وسارة، حاسي بحبح، مسعد، عين الإبل، دار الشيوخ، الشارف، البيرين، فيض البطمة، حدالصحاري، سيدي لعجال،

الادريسية، وكل فرع له مهامه ودورها هو الوسيط بين المواطن والمديرية، ويتمثل دور المديرية في متابعة المشاريع ودراستها، تحتوي المديرية على وسائل مادية و بشرية فتوظف المؤسسة 100عاملا و 68 عامل فرع لولاية الجلفة و الوسائل المادية عبارة عن مباني المديرية التي تظم كل مصلحة و مكاتبها التابعة لها على حدا إضافة إلى حظيرة السيارات و كذا الســـيارات المسخرة لخدمة المديرية، والتجهيزات المكتبية.[1]

1.1.1.مهام مديرية الموارد المائية :

تتنوع المهام الموكلة لمديرية الموارد المائية والبيئة بالجلفة و كذا الفــروع (12) الإثني عشر التابعة لها عبر الدوائر كما يلي:

1.1.1.1.في مـــجال التسيير الإداري:

- المشاركة في إعداد ميزانيتي التجهيز والتسيير وتنفيذها.
- تـــسيير الأملاك والمحافظة عليها.
- إعداد وتنفيذ مخططات تـــسيير الموارد البشرية وتكوين المستخدمين.
- التحقيق في شؤون المنازعات ومتابعتها.

2.1.1.1.في مجال تزويد السكان بالماء الشروب وحشد الموارد المائية:

تكلف مصلحة تعبئة الموارد المائية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب بما يلي :

- المشاركة في الدراسات وإعداد برنامج العمل الرامي إلى تعبئة الموارد المائية السطحية والجوفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب.
- ضمان التحكم في تسيير المنشآت ومتابعة إنجاز المشاريع والسهر على تطبيق قواعد ومقاييس إنجاز منشآت تعبئة الموارد المائية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب.
- السهر على حسن إستغلال منشآت تعبئة الموارد المائية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتسييرها وصيانتها.
- حماية الملكية العامة للمياه والسهر على تطبيق التنظيم الذي يحكم الموارد المائية.

3.1.1.1.في مجال الصرف الصحي وحماية المدن من الفيضانات:

- المشاركة في الدراسات وبرمجة مشاريع التطهير والحماية من الفيضانات .

[1] - معلومات مقدمة من طرف رئيس مكتب الموارد البشرية والتكوين بمديرية الموارد المائية والبيئة.

- ضمان التحكم في تسيير المنشآت ومتابعة إنجاز مشاريع التطهير والحماية من الفيضانات والسهر على احترام قواعد إنجاز هـــذه المنشآت.
- المساهمة في إختيار وسائل وتقنيات التطهير وتصفية المياه.
- السهر على حسن سير المرفق العام المرتبط بالتطهير واحترام قواعد ومقاييس وتسيير وإستغلال المنشئات المتصلة به.
- السهر على حماية الموارد المائية والحفاظ عليها بالتعاون مع المصالح المعنية.
- تكوين نظام إعلامي يتعلق بالتطهير وحماية البيئة وتحيينه.
- توسيع وتأهيل محطة التصفية بالجلفة.

4.1.1.1.في مجال الري الفلاحي:

- المشاركة في إعداد برامج تطوير الري الفلاحي الصغير و المتوسط.
- ضمان متابعة و تنفيذ برامج تطوير الري الفلاحي الصغير والمتوسط.
- السهر على تطبيق التنظيم ومقاييس إستغلال الهياكل الأساسية للسقي وصرف المياه.
- جمع العناصر المتعلقة بمنح إمتيازات إستغلال منشآت السقي وصرف المياه.

5.1.1.1.في مجال تسيير الأخطار الطبيعية في الوسط الحضري:

في حالة وقوع كوارث تستخدم مجموعة من الوسائل البشرية والمادية مبرمجة في مخطط يضم مجموعة من المقاييس من بينها مقياس الري الذي تديره مديرية الموارد المائية حيث تعمل على:

- تأمين تزويد المنطقة المنكوبة بالمياه الصالحة للشرب.
- تأمين مواقـــع الاستقبال بالمياه الصالحة للشرب.
- توفير كل المعلومات التي من شأنها إعانة فرق الإسعاف في عمليات البحث والإنقـــاذ.
- تأخذ على عاتقها أي نشاط مرتبط بالوضعية وبقطاع الموارد المائية.

2.1.1.الهيكلة والتنظيم:

تنظيميا تنقسم مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة إلى (04) أربعة مصالح وهي :

1.2.1.1. مصلحة إدارة الوسائل: وتتكون من (03) ثلاثة مكاتب وهي:

- مكتب الميزانية والمحاسبة والأملاك.
- مكتب المنازعات والتنظيم والصفقات العمومية.

- مكتب الموارد البشرية والتكوين.

2.2.1.1. مصلحة حشد الموارد المائية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب: وتتكون من (03) ثلاثة مكاتب وهي:

- مكتب تعبئة الموارد المائية السطحية والجوفية وحماية الملكية العامة للمياه.
- مكتب متابعة الدراسات وإنجاز المشاريع.
- مكتب متابعة تسيير و إستغلال المنشآت.

3.2.1.1. مصلحة الري الفلاحي: وتتكون من (02) مكتبين وهما :

- مكتب الدراسات والأشغال.
- مكتب متابعة التسيير والإشغال.

4.2.1.1.مصلحة التطهير: وتتكون من (03) ثلاثة مكاتب وهي :

- مكتب الدراسات وبرمجة المشاريع.
- مكتب متابعة إنجاز المشاريع.
- مكتب المرفق العام للتطهير وحماية الموارد المائية.

2.1. المجال الزماني:

مرحلة التحضير للنزول إلى الميدان وفيها قمنا باختيار الأداة المناسبة لهذا البحث وهذا لغرض جمع اكبر عدد ممكن من المعلومات من اكبر عدد من المبحوثين.

فتم اختبار الاستمارة وقمنا بتجربتها على مجموعة من العمال في فترة امتدت من 21 فيفري إلى غاية 25 فيفري 2016.

بعد ذلك قمنا بتعديلها وتصويبها وتغيير بعض الاسئلة فيها، وقمنا بالنزول إلى الميدان مرة أخرى في فترة ما بين20 مارس2016 إلى غاية 31 مارس 2016 .

3.1.المجال البشري :

1.3.1.المجتمع الأصلي للبحث:

تستهدف دراستنا قضية تنظيمية تعرفها المؤسسات التنظيمية بشكل عام، وعليه المجتمع الأصلي للدراسة يتمثل في مجموع موظفي مديرية الموارد المائية والبيئة لولاية الجلفة المؤسسة التي وقع اختيارنا عليها ، المتكون من 100 موظف موزعين حسب الجنس بين 79 ذكر و 21 أنثى ويتوزع مجتمع البحث على الرتب التالية :أعوان: 33 إطارات : 26 إداريين : 41.

2.3.1.العينة:

تعرف العينة على أنها " عبارة عن مجموع جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة"[1]

تدخل العينة ضمن صنف المعاينة الاحتمالية ونوعها عشوائية بسيطة وهي "التي تسمح باختيار الوحدات الاجتماعية بغير عمد لأنها تسمح لكل وحدة بان تكون ضمن عينة البحث على أساس تكافئ الفرص لجميع وحدات المجتمع."[2]

أما بالنسبة لحجم العينة " ففي مجتمع البحث الذي لا يزيد عن مائة عنصر فالأحسن اخذ عينة تقدر نسبتها بـــ50%، أما في المجتمع الذي يقدر ببعض المئات إلى بعض الآلاف فمن الأفضل اخذ عينة تقدر بنسبة 10%، أما في المجتمع الذي يقدر بعشرات الآلاف أو عشرات المئات من الآلاف فيستحسن سحب عينة تقدر نسبتها بـــ1%.[3]

وعليه بلغ عدد مفردات عينتنا المدروسة 50 موظف أي ما يعادل 50%، من المجتمع الأصلي المتكون من 100.

---

[1]– محمد عبيدات، واخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط2، 1999، ص84.

[2] -معن خليل العمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص196.

[3]– محمد داودي ، محمد بوفتاح، **منهجية كتابة البحوث العلمية والرسائل الجامعية**، دار مكتبة الاوراسية، جامعة الاغواط، ط1 ،2007، ص62.

2.أداة وتقنية جمع المعلومات :

يجب على الباحث في المراحل الأولى من التحضير للنزول إلى الميدان أن يقوم بعملية التعرف على أدواة جمع البيانات المختلفة وأكثرها ملائمة وذلك لإثبات صحة الفروض أو نفيها واختيار الباحث لأدوات جمع البيانات يتوقف على نقاط عديدة فطبيعة المشكلة والفروض تتحكمان ومجتمع البحث وإمكانيات الباحث المادية الجهد،والوقت هي التي تحدد الأداة المناسبة لهذا البحث.[1]

من خلال ما سبق تم اعتمادنا في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المختلفة التي تشكل موضوع البحث،وكذلك باعتبارها من انسب طرق جمع المعلومات التي نرغب في الوصول إليها انطلاقا من فرضيات الدراسة التي تعرف على أنها:"قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة معدة بدقة ترسل إلى عدد كبير من أفراد المتجمع الذين يكونون العينة الخاصة بالبحث"[2]

على ضؤ التعريف السابق وبناء على متغيرات الدراسة يتضمن الاستبيان قائمة تضم (36) سؤالا ، اغلبهم مغلقة وقد تجنبنا الأسئلة المفتوحة لان الاستمارة المثالية هي التي تكون كل أسألتها مغلقة وقمنا بتحكيم هذه الاستبيان من طرف الأساتذة المشرفة وأساتذة آخرين، تم توزيع استمارة تجريبية عددها 7 استمارات بعد استعادتها قمنا بالتعديل النهائي للاستمارة عن طريق إلغاء بعض الأسئلة وتعديل أخرى حتى تمكنا من الوصول إلى صياغتها النهائية مقسمة على ثلاث محاور هي كالتالي:

- المحور الأول: يتكون من 5 أسئلة يحوي البيانات العامة الخاصة بالمبحوث الجنس السن ...الخ.

---

[1] – لكحل خيرة،**التغيير الاجتماعي وأثره على أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة بمنطقة الجلفة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم اجتماع تربوي، جامعة الجزائر2 ،2011–2014، ص.

[2] -مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط1، 2000، ص165.

– المحور الثاني: يتكون من 20 سؤال متعلق بوسائل الاتصال التنظيمي.

– المحور الثالث: خاص بالفرض الثاني القائل باقتصار وسائل الاتصال التنظيمي على الكتابية فقط يؤدي إلى من مقاومة الفاعلين للتغير التنظيمي داخل المؤسسة، يحتوي على 11 سؤال.

قمنا بتوزيع 50 استمارة وتمت استعادتها كلها ولم نضطر إلى إلغاء أي استمارة منها بعد التأكد من الإجابات على جميع الأسئلة.

قمنا بترميز الاستبيان و إعطاء كل استمارة رقم خاص بها وتم تفريغها على جهاز الحاسوب في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها باختصار (Spss) نسخة 22.

3.المنهج المستخدم :

يختلف اختيار الباحث منهج الدراسة باختلاف طبيعة الموضوع، حيث لا توجد حرية المطلقة في اختيار منهج دون الآخر، بمعنى أنَّ طبيعة الموضوع والمشكلة المدروسة هي التي تفرض المنهج، نتيجة لتعقدها وتداخلها وتشابك المتغيرات فيها، و لا ترقي أي دراسة إلي مستوى الدقة ما لم تكن مستندة في سيرها على منهج علمي يسدد خطاها ويوجهها وذلك انطلاقا من كونه "مجموعة المبادئ والخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى النتيجة العلمية أو البرهنة عليها"[1] كما يعرف على انه " مجموعة الخطوات والقواعد التي يتبعها الباحث خلال معالجة بحثه، هذا وتختلف المناهج باختلاف مشكلات البحث والظواهر المطلوبة دراستها وكذلك تبعا للأهداف المرجو تحقيقها".[2]

[1] – خالد حامد، **منهج البحث العلمي**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2003، ص23.

[2] – محمد شفيق، **البحث العلمي " الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1985، ص88.

هو "الطريقة التي سيسلكها الباحث في الإجابة عن الأسئلة، إنها خطة تبين طرق وإجراءات جمع وتحليل البيانات حيث يقوم الباحث من خلال منهج البحث بتحديد وتصميم البحث، وهذا الأخير يختلف باختلاف الهدف منه، فقد يكون استكشاف عوامل معينة لظاهرة ما، أو توصيفها، أو إيجاد العلاقة أو السبب أو الأثر بين مجموعة من العوامل".[1]

لذلك إن اختيار المنهج في أي بحث علمي يرتبط أساسا بطبيعة الموضوع أو مشكلة ولاستقصاء جوانب الظاهرة قيد الدراسة والوصول إلى حلول لتساؤلاتنا ارتأينا إن المنهج المناسب لذلك هو المنهج الوصفي لأنه يقوم على جمع معلومات دقيقة عن الظاهرة المراد دراستها واعتماده على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع وصفها وإبراز خصائصها هذه لكوننا نهدف إلى وصف الاتصال داخل المؤسسة ومدى فعاليته ووصف مكانته داخل المؤسسة ودوره في تفعيل عملية التغيير والحد من مقاومته وعلاقته بمدى تكيف العاملين مع التغيير التنظيمي، باعتبار المنهج الوصفي منهج أساسي ومناسب، حيث يتماشى وطبيعة هذا الموضوع ،والذي يعرف بأنه "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة".[2]

كما يعرف بأنه "عبارة عن طريق لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة ،وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها".[3]

كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي نظرا لأهميته البالغة في بحثنا يهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة وذلك من خلال قياس تكرارات إجابات المبحوثين وجدولتها وقراءتها قراءة إحصائية فقد ساعدنا هذا المنهج في جمع البيانات الكمية حول موضوع الدراسة ووصف أفراد العينة وتحديد تكراراتها وأهميتها من خلال جمع

[1] - فايز جمعة النجار وآخرون، **أساليب البحث العلمي**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2010، ص36.

[2] - محمد شفيق، مرجع سابق، ص80.

[3] – محمد عبيدات، وآخرون، مرجع سابق، ص46.

الملاحظات حولها للتعبير عنها وترجمتها إلى أرقام، وذلك حتى تقترب من الموضوعية والدقة والوصول إلى نتائج علمية من خلال التعامل مع الأرقام والنسب وتفادي الأحكام الذاتية.

4. أساليب تحليل البيانات والنتائج:

تم اعتماد أدوات التحليل الكمي والتي يطبقها برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) والمتمثلة جداول اختبارات إحصائية النسب المئوية والتكرارات.

وتم استعمال الجداول كأداة للعرض الكمي والقراءة السوسيولوجية كأداة للعرض الكيفي.

ويقوم البرنامج باستخراج النسب المئوية وفق العلاقة والأداة التالية:

$$\text{النسبة المئوية } (\%) = \frac{\text{التكرار}}{\text{مجموع العينة}} \times 100$$